العزل السياسي في عيون اليمنيين ..

بادرة مهمة أم ترقيع للفشل..!!

أثار التوجه لإقرار مسوغ دستوري بالعزل السياسي، يستهدف بدرجة رئيسة الرئيس السابق علي عبدالله صالح، أزمة جديدة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل المتعثر منذ أسابيع بسبب تفاقم الخلاف حول مستقبل الجنوب.

"المؤتمر الشعبي العام"، الذي يرأسه الرئيس السابق، كان قد حذّر من إقرار مسوغ دستوري يختص بالعزل السياسي لكل من شملهم قانون الحصانة الممنوح للرئيس السابق، أواخر يناير 2012، مقابل تنحيه عن السلطة تحت ضغط ثورة فبراير 2011، وبموجب خارطة طريق قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي.

استطلاع/ منال الأديمي

وكان فريق "الحكم الرشيد" في مؤتمر الحوار الوطني الشامل قد "توافق" على موجه دستوري فيما يخص العزل السياسي، نص على "العزل السياسي لكل من شملتهم الحصانة بالقرار رقم 1 لسنة 2012 والمبادرة الخليجية، وتسقط الحصانة عن كل من شملتهم بعد منحها عن أي جرائم تم ارتكابها"..

بعدها انسحب ممثلو حزب «المؤتمر الشعبي العام»، من اجتماع فريق «الحكم الرشيد»؛ احتجاجًا على ذلك، مؤكدين رفضهم «المطلق» مناقشة أي موضوع متعلق بقانون الحصانة والعزل السياسي.. سارعت «اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية والشعبية»، إعلان مباركتها لقرار فريق «الحكم الرشيد»، الذي اعتبرته «خطوة أولى نحو إسقاط الحصانة» عن صالح، المتهم بالتورط في قتل مئات المحتجين المدنيين إبان ثورة فبراير العام قبل الماضي..

أمين عام مؤتمر الحوار الوطني، أحمد عوض بن مبارك صرّح لاحقًا بأن موضوع الحصانة والعزل السياسي ليس من اختصاص فريق الحكم الرشيد وإنما من اختصاص فريق العدالة الانتقالية.. تباينت الآراء واختلفت.. «مأرب برس» استطلعت آراء بعض السياسيين والمثقفين والشباب وأكاديميين.. فكانت الحصيلة كالتالي:

لغم سياسي

رأى رئيس منتدى التنمية السياسي في اليمن، علي سيف حسن، تصريحات بن مبارك، «لغم» في طريق التسوية السياسية المتعثرة بسبب القضية الجنوبية، التي تمثل أهم أجندة مؤتمر الحوار الوطني.

انقلاب على المبادرة الخليجية

فيما عضو اللجنة العامة لحزب المؤتمر، حسين حازب، أكد - في تصريح لـ(الاتحاد) - معارضة حزبه الشديدة لإصدار أي مسوغ قانوني أو دستوري بالعزل السياسي المخالف لاتفاق المبادرة الخليجية وقراري مجلس الأمن الدولي (2014 و2051) الصادرين في أكتوبر 2011 وفي يونيو 2012.

وقال حازب: «قبلت الأطراف المتصارعة في 2011 التوقيع على المبادرة الخليجية حتى لا يُقصي طرف الطرف الآخر».. متهمًا أمين عام مؤتمر الحوار الوطني، الذي ساند الانتفاضة الشبابية ضد صالح، بالوقوف وراء إثارة مشروع قانون العزل السياسي في سياق محاولات للضغط على حزب المؤتمر لإجباره على توقيع وثيقة مبادئ القضية الجنوبية، التي تمنح الجنوب حكمًا مستقلًا عن الشمال بعد 23 عامًا من اندماجهما في دولة مركزية واحدة.

فيما يرى الكاتب السياسي/ خالد الصمدي أن قانون العزل السياسي وإلغاء الحصانة، وإن كانت من صفات العدالة والقانون تطبيقه على الجميع، ودماء شباب الوطن غالية على قلوبنا، الذين ما زالت أسرهم تعاني من فقدانهم، والجرحى الذين ما زالوا في ألم الجراح، وكذلك شهداء الجيش والأجهزة الأمنية الأبرياء، والذين نتمنى أن تحقق طموحاتهم الوطنية في بناء دولة مدنية حديثة ويحاسب كل من ارتكب جرائم بحق الشعب اليمني وفق الدستور والقانون، إلا أن هناك مبادرة خليجية وقعت عليها القوى السياسية (المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه، واللقاء المشترك وشركاؤه)، وعليهم - جميعاً - الالتزام بها، وكانت إنقاذًا للوطن والشعب من حرب أهلية تشكر عليها دول الخليج العربي وأصدقاء اليمن، وأيضًا عليهم الالتزام بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني؛ لأن المبادرة للفترة الانتقالية ومخرجات الحوار الوطني نظام متكامل لمستقبل الدولة، ومن خلال متابعتي لفريق الحكم الرشيد، الذي صوّت عليها بنسبة 90% في مؤتمر الحوار الوطني، إلا أن الأمين العام لمؤتمر الحوار الوطني أحمد عوض بن مبارك أكد أنها ليست من مهام فريق الحكم الرشيد، بل من مهام العدالة الانتقالية، ولا أدري عن أي نظام داخلي كان كلام الأمين العام أو تصويت فريق الحكم الرشيد، والذي نتمناه من الجميع التخلي عن الكيد السياسي والمصالح الأنانية، وتغليب مصلحة الوطن العليا لبناء دولة مدنية حديثة، وأن يرحموا حال هذا الشعب المغلوب على أمره بالفقر والحروب، وتحت أقدامه كنز من الثروة، ونترك ثقافة القتل والإقصاء، ونمجّد ثقافة القبول بالآخر وتقديس الولاء الوطني على كل الولاءات الضيقة.

هشام المقطري

نبيل حيدر

محمد العمراني

خالد الصمدي

الحصانة مقابل العزل السياسي

هائل سلام – محامٍ، ووالد الشهيد نزار سلام - يرى في المشروع، وعلى صفحته في الفيس بوك، إشكالية بسبب أن قانون الحصانة عام وشامل لا يشمل أشخاصًا معينين، بل هو ينطبق على كل من عمل مع صالح طوال فترة حكمه، ما يعني أن هادي نفسه وقادة الأحزاب هم من المشمولين بالحصانة أيضًا.. ولأن الحصانة عامة وشاملة فإن القول بعزل المشمولين بها سيعني عزلًا عامًا وشاملا كذلك، وهذا لا يُعقل.

ما من إمكانية لتطبيق العزل السياسي (في مقابل الحصانة) إلا بإلغاء، أو بتعديل قانون الحصانة، بحيث يشترط عدم منحها إلا لمن يتقدم لطلبها في مقابل تعهده باعتزال العمل السياسي، وباشتراط ضمانات معينة، وتقرير عقوبات جزائية في حالة المخالفة..

د/ محمد الظاهري:

بمنأى عن التشاؤم والخذلان.. انطباعي الأولي، أنه بالرغم من أهمية تناول فكرة العزل السياسي، إلا أن استقراء الماضي القريب والواقع السياسي والحزبي يدفع إلى الاستنتاج بتدني فاعلية هذه الفكرة؛ فنصوصنا - غالبًا - مخذولة. فما زالت فكرة وليس مشروع قانون. وإن نجح المتبنون لهذه الفكرة فإن المطلوب تحوُّل الفكرة إلى مشاريع قوانين ثم إقراره عبر برلمان منتخب غير مصاب بداء التمديد.. ورغم ذلك هي محاولة مُقدرة في الاتجاه الصحيح.

تحديد العزل بوضوح

المهندس محمد العمراني.. يقول: من وجهة نظري الشخصية يجب أن يكون هناك قانون عزل، ولكن يجب أن يكون أكثر تحديدًا حتى لا تدخل الثورة في عِداء قطاع عريض من الشعب والنخب السياسية التي عملت مع صالح.

فعزل كل من عمل مع صالح سيضم قائمة تضم كل من يمثّل الثورة الآن في حكومة الوفاق وحتى في رئاسة الدولة نفسها، وهو ما سيفتح الأبواب الحمراء على شباب الثورة؛ حيث سيقفون في وجه الأحزاب والدولة الحالية وحتى القبيلة، وهذا أمر غير ممكن.

في اعتقادي يجب أن يكون العزل أكثر تحديدًا لأسماء بعينها أو بصفات غير مطاطة كجملة كل من شملتهم الحصانة ممن عملوا مع صالح.

الحديث عن قانون للعزل يتعارض تقريبًا مع الحديث عن حالة توافق تشهدها البلاد أصلًا ، ولهذا يجب أن يكون الموضوع أكثر تحديدًا.

الحديث عن قانون للعزل يتعارض - تقريبًا - مع الحديث عن حالة توافق تشهدها البلاد أصلًا، ولهذا يجب أن يكون الموضوع أكثر تحديدًا

عزل لمن انضم للثورة أم لم ينضم

من حيث المبدأ فاليمن تحتاج للعزل السياسي لمن سبق وأن حكم البلد بطريقة عبثية وتحديد بفترة عدالة واتزان - يقول الكاتب الصحفي نبيل حيدر- و لكن هناك سلق للمفاهيم والقوانين، يتم بطريقة مزاجية وانتقائية غرضها تصفية حسابات تبتعد عن الغاية الوطنية لأي تشريع وتقنين.. ويضيف حيدر: "بشكل عام يجب أن يشمل العزل السياسي كل من حكم مع الرئيس السابق وتولى مناصب ذات طابع سياسي، وأيضًا مناصب ليست ذات شكل سياسي لكن تم من خلالها ممارسة دور سياسي نفوذي كسر عظم الدولة وسلخ جلدها وجعل من دمها مرقًا دائمًا.. ويستوي في ذلك من انضم للساحات في حراك2011 ومن لم ينضم؛ لأنه لا فرق بين حاكم و شريكه. وما نشاهده اليوم من استمرار العبث بكل شيء يؤكد أن الحجر السياسي المزمن ملح وشديد الأهمية لكل أولئك الغثاء من النافذين.. من وجهة أخرى تعودنا على استخدام القوانين والقواعد بكسرها والالتفاف عليها.. بمعنى أن مفهوم العزل السياسي من الناحية التقنية محدد بالموقع السياسي والمنصب السياسي فقط، غير أن عقلية الكثير تذهب للتجاوز وستذهب وستستخدم التشريع المنتظر لتصفية الخصم السياسي حتى لو كان يعمل بوّابًا. وهذا الانحراف وقع فيه الإخوان المسلمون في فترة حكمهم (السنَة) لمصر.. وما لم يطبّق بشكل معلَن سيطبق بدون إعلان وبدون شعور بأنه سيكون إشعالًا لنار في هشيم.

بادرة مهمة

يشير عزوز السامعي - كاتب وناشط - إلى أن إقرار فريق الحكم الرشيد لقانون العزل السياسي بادرة مهمة تلخص عمق الإدراك السياسي لطبيعة الأبعاد الخطيرة لبقاء الحياة السياسية عمومًا رهينة العبث والتسميم من قِبل الادوات التي ثار عليها الناس.. والأهم تنفيذ ما تمخض من موجهات بهذا الخصوص..

يعتقد البعض أن العزل السياسي فكرة منافية لحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية.. إلى حد ما يبدو هذا الاعتقاد موضوعيًا؛ لكن لا يجوز تحويله إلى معيار شامل للحكم على هذه الفكرة فظروف الزمان والمكان والواقع لها أحكامها الصارمة أيضًا، وفي اليمن الذي شهد ثورة شعبية قبل عامين تحضر فكرة العزل كحاجة وطنية مُلحّة لضمان ديمومة مسار العملية السياسية، فضلًا عن أن تطبيقها سيمثل التجسيد الفعلي لرغبة السلطة في تهيئة وتنقية الملعب الديمقراطي، وهو ما يُعد من صميم مبادئ العملية الديمقراطية.

خطوة جيدة

كانت خطوة جيدة بعد أن فقدنا الأمل – يؤكد هشام المقطري (ناشط ثوري) - فقانون العزل كان يجب أن يحدث منذ البداية، وتحديدًا عندما أُقرت الحصانة.. شيء جيد - أيضًا - أن يتم إقرار قانون العزل السياسي في هذا الوقت كحد أدنى من الإنصاف والعدل، يحصل عليه ذوي الضحايا بإزاحة من أزهقوا دماء أبنائهم من المشهد السياسي ومن أمام أعينهم، من الملاحظ - أيضًا - هناك تأثير عكسي لاتخاذ مثل هذا القرار فالخاسر لم يعد يمتلك سوى أوراق رخيصة لندخل في هذه اليومين دوامة أعمال تخريب شرسة بالاعتداء على أبراج الكهرباء وأنابيب النفط لكن البلد ستخطو كالعادة، وهذا ما أتمنى.

أما حلمي القباطي - معيد بجامعة عدن - يرى في قرار العزل السياسي قرارًا حكيما من فريق الحكم الرشيد الذي يستحق اللقب، وجاء في وقت نحن بحاجة إلى تخفيف ما نشعر به من خيبة أمل بسبب الكثير من المسائل الخلافية لتظهر لنا بارقة أمل وبصيص من نور الكرامة، ولذلك لا نجد بهذه المناسبة إلا أن نزف أسمى التهاني لكل الثوار الأحرار وأسر شهداء وجرحى الثورة.

ترقيع للفشل

عبير النهمي - ناشطة وكاتبة، وعلى صفحتها في الفيسبوك - تؤكد أن إقرار العزل السياسي لا يُسمن ولا يُغني من جوع، فقانون الحصانة شامل لكل من عمل مع صالح وشارك في حكمه، إذن فالعزل لابد أن يشملهم بما فيهم الرئيس هادي، أو ترفع الحصانة كاملة وتبدأ المحاسبة، أو ابحثوا عن مسلة جديدة تخيطوا بها وترقعوا فشلكم.